

نائب مساعد كاتب الدولة في الخارجية الأمريكي يحل بالمركز الوطني لتكوين الأطر بتيفلت

عبدالحق خرباش، 11.11.2022.



كاتب صحفي و مدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت
نائب مساعد كاتب الدولة في الخارجية الأمريكي يحل بالمركز الوطني
لتكوين الأطر بتيفلت
بلاغ صحفي

قام السيد Tobin BRADLEY نائب مساعد كاتب الدولة في الخارجية
الأمريكي المكلف بالمكتب الدولي لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون
بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يوم أمس الخميس بزيارة إلى
المركز الوطني لتكوين الأطر بتيفلت، التابع للمندوبية العامة
لإدارة السجون وإعادة الإدماج، حيث وجد في استقباله السيد المندوب
العام محمد صالح التامك.

واستمع السيد Tobin BRADLEY إلى عرض مفصل قدمه مدير المركز، تطرق فيه إلى مختلف البرامج التكوينية التي يقدمها المركز لموظفات وموظفي المندوبية العامة، سواء في إطار التكوين الأساسي أو المستمر أو المتخصص. كما استعرض مدير المركز مختلف الشراكات التي تربطه بعدد من المنظمات الدولية والجهات المكلّفة بتدبير السجون في عدد من الدول، وهو ما يسمح بتبادل أكبر للتجارب والخبرات بين مختلف هذه الأطراف.

بعد ذلك، قام السيد Tobin BRADLEY مصحوبا بالسيد المندوب العام بجولة بين مختلف مرافق المركز، حيث اطلع على مجموعة من الدروس النظرية والتطبيقية المقدمة للمتدربين، كما اطلع على التجهيزات الحديثة التي يضمها المركز، والتي تساعد على توفير أفضل الظروف للمؤطرين والمتدربين على حد سواء.

وقد ناقش الطرفان سبل تطوير الشراكة القائمة بينهما، خاصة في مجال تكوين الموظفين من أجل الرقي بالمركز الوطني لتكوين الأطر بتيفلت ليصبح منصة إقليمية للتكوين لفائدة مختلف الدول، خاصة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.



تنصيب الأستاذ جمال غولبن لدى المحكمة الابتدائية بتازة

عبدالحق خرباش.. 11.11.2022



كاتب صحفي و مدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت

المحكمة الابتدائية بتازة

حفل تنصيب رئيس المحكمة الابتدائية بتازة .. 10.11.2022

عرفت المحكمة الابتدائية بتازة يومه 10.11.2022 ، تنصيب الأستاذ جمال غولبن لدى هذه المحكمة

قال الأستاذ جمال غولبن ، إني سعيد بالثقة المولوية التي حظي بها ، بتعييني في هذا المنصب القضائي .

في السياق المتصل ، إني عازم كل العزم لتفعيل دوري كمسؤول قضائي في المواكبة والتتبع والمراقبة والعمل إلى جانب أطر النيابة العامة .

حفل التنصيب يندرج في إطار التعيينات القضائية الأخيرة التي تعرفها محاكم المملكة المغربية الشريفة .

في ذات السياق حضر عامل إقليم تازة ، والسادة الرئيس الأول و الوكيل العام لدى محكمة الإستئناف ورؤساء المصالح الأمنية والمنتخبون .



السيد عبد النباوي: المعطيات الشخصية للأفراد تكتسي أهمية قصوى في تدبير الإجراءات والمساطر القضائية

عبد الحق خرباش، 10.11.2022.



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز، نت وكالات

السيد عبد النباوي: المعطيات الشخصية للأفراد تكتسي أهمية قصوى في تدبير الإجراءات والمساطر القضائية

قال الرئيس الأول لمحكمة النقض، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، السيد محمد عبد النباوي، اليوم الخميس بالرباط، إن "المعطيات الشخصية للأفراد تكتسي أهمية قصوى في تدبير الإجراءات

والمساطر القضائية، وتدخل في إطار الدور الذي أناطه الدستور بالقاضي في حماية الحقوق والحريات.

وأضاف السيد عبد النباوي، خلال الجلسة الافتتاحية ليوم دراسي نظمه كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ومؤسسة وسيط المملكة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، حول موضوع "التنسيق المؤسسي". نحو تصور مشترك لتكريس الحكامة الارتفاقية وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي"، أن "انخراطنا في هذه الشراكة يعتبر منبرا مناسباً للإمام الدقيق بقانون حماية المعطيات، ويوفر لنا، مع شركائنا فرصة سانحة لوضع تصورات منسجمة لتأمين الخدمات القضائية مع حماية المعطيات الشخصية في نفس الوقت".

وقال إن المملكة تولي عناية كبيرة لحماية الحياة الخاصة للأفراد وما يرتبط بها من حقوق، باعتبارها أول دولة في المنطقتين العربية والإفريقية تنال الاعتماد لدى المؤتمر الدولي لمندوبي حماية المعطيات والحياة الخاصة، خلال الدورة 33 المنعقدة بمدينة مكسيكو في نونبر 2011، مضيفاً أن المملكة انضمت بتاريخ 28 ماي 2019 إلى اتفاقية مجلس أوروبا رقم 108، فضلا عن اعتمادها هذه السنة للقانون رقم 53.21، الذي تمت بموجبه الموافقة على بروتوكول تعديل الاتفاقية المذكورة، الموقع بستراسبورغ بتاريخ 10 أكتوبر 2018.

وسجل السيد عبد النباوي أن المجلس الأعلى للسلطة القضائية يشارك اليوم، إلى جانب رئاسة النيابة العامة ومؤسسة وسيط المملكة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، في هذا العمل التنسيقي من أجل التعاون البناء، والتنسيق المحكم لتكريس حكمة جيدة للمرفق العمومي، توفر الحماية الكافية للمعطيات الشخصية.

واستحضر، في هذا الصدد، عددا من التوجيهات والرسائل الملكية السامية ذات الصلة بالموضوع، لا سيما خطاب صاحب الجلالة بتاريخ 20 غشت 2019، الذي سطر فيه الأولويات التي ينبغي أن تنكب عليها لجنة النموذج التنموي الجديد في المهام التي أسندت إليها، إذ قال جلالتة إن "المسؤولية مشتركة، وقد بلغنا مرحلة لا تقبل التردد أو الأخطاء، ويجب أن نصل فيها إلى الحلول للمشاكل، التي تعيق التنمية ببلادنا. وهنا أقول، بأننا لا ينبغي أن نخجل من نقط الضعف، ومن الأخطاء، التي شابت مسارنا، وإنما يجب أن نستفيد منها، وأن نتخذها دروسا لتقويم الاختلالات، وتصحيح المسار".

كما ذكر بخطاب ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2014، الذي اعتبر فيه جلالته أن "الحكامة الجيدة هي عماد نجاح أي إصلاح، والدعامة الأساسية لتحقيق أي استراتيجية لأهدافها"، كما أن خطاب العرش لسنة 2017 أكد أن "مسؤولية وشرف خدمة المواطن، تمتد من الاستجابة لمطالبه البسيطة، إلى إنجاز المشاريع، صغيرة كانت، أو متوسطة، أو كبرى"، وأضاف جلالته في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2020-2021 أن "نجاح أي خطة أو مشروع، مهما كانت أهدافه، يبقى رهينا باعتماد مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة".

واعتبر السيد عبد النباوي أن حكمة المرافق العمومية من أهم المؤشرات التي تعتمدها الدول المتحضرة كركن أساسي لدولة القانون والمؤسسات، وهي تجسد في تطبيقاتها الدليل على ديمقراطية المجتمعات.

وأوضح أن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، في مخططة الاستراتيجية 2021-2026، خصص توجهها محوريا يتعلق بالارتقاء بفعالية منظومة العدالة، يسعى عبره إلى تحسين جودة الخدمات القضائية من خلال الحرص على ضمان إصدار الأحكام وتنفيذها داخل أجل معقول، والقضاء على القضايا المزمّنة، وتقوية ثقة المتقاضين بالقضاء، وتحقيق الأمن القضائي من خلال نشر الاجتهاد القضائي، بالإضافة إلى السعي إلى تجويد الأحكام القضائية، بهدف إنشاء علاقة بين المواطن والمجلس، قوامها الإنصات والاحترام المتبادلين، وأساسها إرساء الحكامة الارتفاقية وإعمال التدابير التي تقتضيها حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وأضاف أن المجلس، تفعيلا لهذه التوجهات الاستراتيجية في هذا المجال، قام بعدة مبادرات، أهمها توجيه عدة دوريات تتعلق بضمن النجاعة القضائية وتحسين ظروف استقبال المشتكين، كما قام بنشر أكثر من 8000 قرار قضائي لمحكمة النقض على موقعه الإلكتروني، قصد تمكين العموم من الاطلاع عليها مجانا. وهي الجهود التي يتوخى منها توفير الأمن القضائي والرفع من جودة الخدمات القضائية، الذي يشكل جوهر حكمة المرفق القضائي.

وسجل السيد عبد النباوي أن المرفق العام، لا سيما القضائي يتعامل يوميا مع كم هائل من البيانات الشخصية، تمس مباشرة الحياة الخاصة للأفراد، التي تعد من أهم الحقوق التي شملها الدستور والقانون بالحماية، لذلك يعتبر الحفاظ على سرية هذه البيانات ومعالجتها

بشكل دقيق وسليم، أحد الضوابط الهامة لحكمة المرفق العمومي، مع الحرص على التنزيل الدقيق للأحكام القانونية ذات الصلة.

يذكر أن هذا اللقاء الدراسي، الذي عرف حضور ممثل عن وزارة العدل وخبراء وملحقين قضائيين وكذا ممثلي مختلف الهيئات والمؤسسات الدستورية وفعاليات من المجتمع المدني، ينظم في إطار التعاون المشترك وتطافر الجهود بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ومؤسسة وسيط المملكة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بهدف تكريس الحكامة الارتفاقية وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من خلال تصور موحد.

وانكب المشاركون في اللقاء على دراسة عدد من المواضيع ذات الصلة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، من خلال محورين يهم الأول سبل تعزيز الحكامة في علاقتها مع المرتفقين، لا سيما الجانب المتعلق بمعالجة شكاياتهم ذات الصلة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ويتعلق الثاني بكيفيات تعزيز حماية هذه المعطيات في علاقتها بنهج الحكامة.



**السيد الداكي.. تطور الظواهر
الإجرامية يستوجب تنسيق الجهود
بين مختلف الفاعلين وتكريس**

الحكامة في مجال حماية المعطيات الشخصية

عبدالحق خرباش.. 10.11.2022



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت
وكالات

السيد الداكي.. تطور الظواهر الإجرامية يستوجب تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين وتكريس الحكامة في مجال حماية المعطيات الشخصية

قال الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة، السيد مولاي الحسن الداكي، إن "ما أفرزه التطور التكنولوجي المتسارع من أشكال متطورة لبعض الظواهر الإجرامية، يستلزم تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين، تحقيقا لتكامل الأدوار في ما بينها وتكريسا للحكامة في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي".

وأوضح السيد الداكي، خلال الجلسة الافتتاحية ليوم دراسي نظمه المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ومؤسسة وسيط المملكة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، حول موضوع "التنسيق المؤسسي.. نحو تصور مشترك لتكريس الحكامة الارتفاقية وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي"، أن هذا الموضوع له راهنية كبرى بالنظر للبعد الحقوقي الذي يجسده، وللتحديات التي أصبحت تطرحها حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، خصوصا أمام بروز أشكال متعددة من الممارسات التي باتت تنتهك خصوصية الأفراد.

وأبرز أن المغرب كرس البعد الحمائي للحق في الخصوصية، من خلال تنصيب الفصل 24 من دستور 2011 على أن " لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة، وأن لا تنتهك سرية الاتصالات الشخصية، كيفما كان

شكلها، ولا يمكن الترخيص بالاطلاع على مضمونها أو نشرها، كلا أو بعضا، أو باستعمالها ضد أي كان، إلا بأمر قضائي، ووفق الشروط والكيفيات التي ينص عليها القانون".

وأضاف السيد الداكي أنه على الرغم من إقامة الحماية الحقوقية والدستورية والقانونية للخصوصية، فإن الطفرة التكنولوجية وما أفرزته من تطورات في تقنيات المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية للأفراد، وظهور أنماط جديدة للجريمة في الفضاء المعلوماتي أصبح يهدد الخصوصية بمفهومها الواسع. ولقد ساهم في ذلك تزايد استخدام الوسائط الرقمية والإقبال الكبير على استخدام شبكة الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.

وقال، بالمقابل، إن هذا التطور رغم تسهيله للتواصل واختزاله للزمن، أصبح مصدرا للعديد من الانتهاكات والخروقات الناتجة عن إساءة استعمال المعطيات الشخصية للأفراد والتي تعد عنصراً من عناصر حياتهم الخاصة، لاسيما عندما توضع هذه المعطيات بين أياد تستغلها لأهداف غير مشروعة، كالابتزاز والتهديد والسب والقذف والتشهير وغيرها من المظاهر التي باتت منتشرة في الفضاء المعلوماتي.

وفي هذا الإطار، أضاف السيد الداكي أنه بتاريخ 18 فبراير 2009 صدر القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والذي قنن عمليات تجميع وتخزين واستعمال المعطيات ذات الطابع الشخصي وأقر أحكاماً خاصة بالتزامات المسؤول عن المعالجة وحقوق الأشخاص المعنيين بها، كما رتب عقوبات إدارية وجنائية عند الإخلال بها، فضلا عن سن قوانين تهم حماية المعاملات التي تستعمل الأنظمة المعلوماتية والفضاء الرقمي، كما هو الشأن بالنسبة للقانون رقم 07.03 المتعلق بالمسار بنظم المعالجة الآلية للمعطيات، والذي يهدف إلى مكافحة الجرائم المعلوماتية التي تخل بسير نظم المعالجة الآلية للمعطيات، والقانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، والذي يروم تأمين المعاملات التي تتم بطرق إلكترونية، إضافة إلى القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير حماية المستهلك، والذي تضمن أحكاماً خاصة بالتعاقد الإلكتروني وعقود الاستهلاك المبرمة عن بعد وما يرتبط بها من ضمانات خاصة بحماية التوقيع الإلكتروني، وغيرها من النصوص القانونية الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

وأكد أن المشرع أوكل للنياحة العامة، بموجب القانون، جملة من

الاختصاصات تتعلق بحماية الحياة الخاصة للأفراد، ومن هذا المنطلق وبالنظر للأدوار التي تضطلع بها رئاسة النيابة العامة في تنفيذ السياسة الجنائية، فقد جعلت من مسألة حماية الحياة الخاصة للأفراد إحدى الأولويات الأساسية للسياسة الجنائية التي تسهر على تتبع تنفيذها.

وسجل أن رئاسة النيابة العامة بادرت إلى اعتماد مجموعة من التدابير والإجراءات والبرامج الهادفة إلى القيام بالأدوار المنوطة بها في هذا المجال، سواء على مستوى الخدمات التي تقدمها لفائدة المرتفقين أو على مستوى تقوية قدرات قضاة النيابة العامة لدى المحاكم في المجالات المتصلة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، حيث حرصت رئاسة النيابة العامة، على مستوى تدبير التطبيقات الالكترونية التي تقدم بواسطتها خدماتها للمرتفقين، على سلوك مختلف المساطر المعمول بها من أجل الحصول على الأذونات والتراخيص التي ينص عليها القانون 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وفي إطار الإجراءات التي تعكس حرص رئاسة النيابة العامة على ضمان تفعيل الأمثل للمقتضيات القانونية في هذا الشأن، أكد السيد الداكي أن رئاسة النيابة العامة حصلت سنة 2019 على ترخيص من اللجنة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من أجل معالجة البيانات الشخصية المحصل عليها من الأشخاص الذين يقومون بالتبليغ عن جرائم الرشوة والفساد في مركز النداء الخاص بتلقي مكالمات التبليغ عن هذه الجرائم، كما حصلت خلال سنة 2020 على الإذن المسبق من اللجنة المذكورة من أجل معالجة طلبات الحق في الحصول على المعلومات في إطار تطبيق القانون 31.13، إضافة إلى حصولها أيضا على ترخيص من نفس اللجنة من أجل إنشاء منصة إلكترونية خاصة بتلقي شكايات النساء ضحايا العنف، علاوة على حصولها على ترخيص من أجل معالجة المعلومات الشخصية للموارد البشرية العاملة برئاسة النيابة العامة.

وعلى مستوى دعم قدرات قضاة النيابة العامة في مجال حماية المعطيات الشخصية، قال إن رئاسة النيابة العامة بادرت إلى برمجة سلسلة من الورشات الجهوية لفائدتهم ولفائدة ضباط الشرطة القضائية من أجل ضمان التنزيل السليم للمقتضيات التي جاء بها القانون رقم 09.08.

وأضاف أن رئاسة النيابة العامة عملت أيضا على تأسيس شبكة لقضاة

النيابة العامة المتخصصين في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، على مستوى جميع محاكم المملكة، بغية خلق التخصص في هذا النوع من القضايا ومراكمة الخبرات حتى ينعكس ذلك إيجابا على مستوى أدائهم المهني في هذا المجال.

وفي إطار تعزيز التعاون والتنسيق بين رئاسة النيابة العامة والهيئات المعنية بتطبيق القانون رقم 09.08، أبرز السيد الداكي أن رئاسة النيابة العامة قد وقعت على اتفاقية تعاون وشراكة مع اللجنة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بتاريخ 17 يوليوز 2019، إذ تهدف إلى تنسيق الجهود وتقاسم الخبرات، وتم في هذا الإطار الاشتغال مع اللجنة المذكورة على وضع محضر نموذجي لضبط مخالفات القانون 09.08 وذلك لتفادي أي اختلالات شكلية قد تؤثر على المتابعات القضائية.

وأكد أن هذا اللقاء، بعد 11 سنة من اعتماد القانون 09.08، سيكون فرصة سانحة للتقييم واستعراض وتدارس مختلف الإشكالات العملية التي تعترض التنزيل الأمثل له، واقتراح الحلول المناسبة لتجاوزها، كما سيشكل هذا اليوم الدراسي مناسبة للوقوف على مستوى التنسيق والتعاون بين السلطات والمؤسسات والهيئات المعنية بتنزيل أحكامه، وذلك من أجل تعزيز هذا التعاون والتنسيق فيما بينها ومعالجة مختلف الصعاب المطروحة وذلك تفعيلا لمبدأ التعاون بين السلط الذي أقره دستور المملكة.

يذكر أن هذا اللقاء الدراسي، الذي عرف حضور ممثل عن وزارة العدل وخبراء وملحقين قضائيين وكذا ممثلي مختلف الهيئات والمؤسسات الدستورية وفعاليات من المجتمع المدني، ينظم في إطار التعاون المشترك وتضافر الجهود بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ومؤسسة وسيط المملكة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بهدف تكريس الحكامة الارتفاقية وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من خلال تصور موحد.

وانكب المشاركون في هذا اللقاء على دراسة عدد من المواضيع ذات الصلة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، من خلال محورين يهتم الأول سبل تعزيز الحكامة في علاقتها مع المرتفقين، لا سيما الجانب المتعلق بمعالجة شكاياتهم ذات الصلة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بينما يتعلق الثاني بكيفيات تعزيز حماية هذه المعطيات في علاقتها بنهج الحكامة.



بلاغ للمديرية العامة للأمن الوطني

عبدالحق خرباش.. 08.11.2022



كاتب صحفي و مدير النشر للجريدة حقيقة نيوز، نت
بلاغ للمديرية العامة للأمن الوطني

لقي 15 شخصا مصرعهم، وأصيب 2290 آخرون بجروح، إصابات 83 منهم
بليغة، في 1739 حادثة سير داخل المناطق الحضرية، خلال الأسبوع
الممتد من 31 أكتوبر المنصرم إلى 6 نونبر الجاري.

وعزا بلاغ للمديرية العامة للأمن الوطني الأسباب الرئيسية المؤدية إلى وقوع هذه الحوادث، حسب ترتيبها، إلى عدم انتباه السائقين، والسرعة المفرطة، وعدم احترام حق الأسبقية، وعدم انتباه الراجلين، وعدم ترك مسافة الأمان، وتغيير الاتجاه بدون إشارة، وعدم التحكم، وتغيير الاتجاه غير المسموح به، وعدم احترام الوقوف المفروض بعلامة "قف"، والسياسة في حالة سكر، وعدم احترام الوقوف المفروض بضوء التشوير الأحمر، والتجاوز المعيب، والسير في يسار الطريق، والسير في الاتجاه الممنوع.

وبخصوص عمليات المراقبة والزجر في ميدان السير والجولان، تمكنت مصالح الأمن من تسجيل 43 ألفا و999 مخالفة، وإنجاز 8 آلاف و216 محضرا أحيل على النيابة العامة، فضلا عن استخلاص 35 ألفا و783 غرامة صلحية. □

وذكر المصدر ذاته أن المبلغ المتحصل عليه بلغ 7 ملايين و778 ألفا و675 درهما، فيما بلغ عدد العربات الموضوعة بالمحجر البلدي 4 آلاف و468 عربة، وعدد الوثائق المسحوبة 8 آلاف و216 وثيقة، وعدد المركبات التي خضعت للتوقيف 334 مركبة.



عمالة إقليم تازة حفل الإنصات للخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى 47 للمسيرة الخضراء

عبدالحق خرباش، 07.11.2022.



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت شهدت عمالة إقليم تازة ، عشية يومه 07.11.2022 بالعمالة ، حفل الإنصات للخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى 47 للمسيرة الخضراء ، الحفل ترأسه عامل عمالة إقليم تازة ، السيد مصطفى المعزة ، وقائد الحامية العسكرية بإقليم تازة ، القائد الإقليمي للقيادة الجهوية للدرك الملكي ، والأمين القائد الإقليمي للأمن ، رئيس الضابطة القضائية للأمن ، العميد الإقليمي للأمن ، السيد الكاتب العام للعمالة ومدير الشؤون الداخلية .رجال السلطة المحلية ، باشا مدينة تازة ، القائد الإقليمي للوقاية المدنية ، القائد الإقليمي للقوات المساعدة ، رؤساء المصالح الخارجية ، رئيس المجلس العلمي ، نواب الأمة .رجال الصحافة والإعلام . بعد الخطاب الملكي وقبله ، وقف الجميع للنشيد الوطني ، وفي الختام رفعت أكف الضراعة للدعاء لجلالة الملك حفزه الله .

كما حضر السيد السلك القضائي يتقدمهم السيد الوكيل العام للملك ، والسيد رئيس المحكمة ، والسادة وكيل الملك ورئيس المحكمة الابتدائية .

ثم تقديم واجب الإحترام من قبل الجميع والسلام على عامل إقليم تازة وأخذ الصور مع رجال السلطة . إليكم الخطاب الملكي السامي . .في ما يلي النص الكامل للخطاب الملكي السامي : « الحمد لله ، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

وآله وصحبه .

شعبي العزيز،

يأتي تخليد الذكرى السابعة والأربعين للمسيرة الخضراء، في مرحلة حاسمة، في مسار ترسيخ مغربية الصحراء.

وإذا كانت هذه الملحمة الخالدة، قد مكنت من تحرير الأرض، فإن المسيرات المتواصلة التي نقودها، تهدف إلى تكريم المواطن المغربي، خاصة في هذه المناطق العزيزة علينا.

ومن هنا، فإن توجهنا في الدفاع عن مغربية الصحراء، يركز على منظور متكامل، يجمع بين العمل السياسي والدبلوماسي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للمنطقة.

وفي هذا الإطار، يندرج البرنامج التنموي الخاص بالأقاليم الجنوبية، الذي تم توقيعه تحت رئاستنا، في العيون في نونبر 2015، والداخلية في فبراير 2016.

شعبي العزيز،

يتعلق الأمر ببرنامج تنموي مندمج، بغلاف مالي يتجاوز 77 مليار درهم، ويهدف إلى إطلاق دينامية اقتصادية واجتماعية حقيقية، وخلق فرص الشغل والاستثمار، وتمكين المنطقة من البنيات التحتية والمرافق الضرورية.

وهو برنامج طموح، يستجيب لانشغالات وتطلعات سكان الأقاليم الجنوبية؛ وتحمل السلطات المحلية والمنتخبة، مسؤولية الإشراف على تنزيل مشاريعه.

واليوم، وبعد مرور حوالي سبع سنوات على إطلاقه، فإننا نثمن النتائج الإيجابية، التي تم تحقيقها، حيث بلغت نسبة الالتزام حوالي 80 في المائة، من مجموع الغلاف المالي المخصص له.

فقد تم إنجاز الطريق السريع تيزنيت - الداخلة، الذي بلغ مرحله الأخيرة، وربط المنطقة بالشبكة الكهربائية الوطنية، إضافة إلى تقوية وتوسيع شبكات الاتصال.

كما تم الانتهاء من إنجاز محطات الطاقة الشمسية والريحية المبرمجة.

وسيتم الشروع قريبا، في أشغال بناء الميناء الكبير الداخلة - الأطلسي، بعد الانتهاء من مختلف الدراسات والمساطر الإدارية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، الذي يعد المحرك الرئيسي للتنمية، تم إنجاز مجموعة من المشاريع، في مجال تثمين وتحويل منتوجات الصيد البحري، الذي يوفر آلاف مناصب الشغل لأبناء المنطقة.

وفي المجال الفلاحي، تم توفير وتطوير أزيد من ستة آلاف هكتار، بالداخلية وبوجدور، ووضعها رهن إشارة الفلاحين الشباب، من أبناء المنطقة.

وتعرف معظم المشاريع المبرمجة، في قطاعات الفوسفات والماء والتطهير، نسبة إنجاز متقدمة.

وقد شهد المجال الاجتماعي والثقافي، عدة إنجازات في مجالات الصحة والتعليم والتكوين، ودعم مبادرات التشغيل الذاتي، والنهوض باللغة والثقافة الحسانية، باعتبارها مكونا رئيسيا للهوية الوطنية الموحدة.

وفي هذا السياق، المطبوع بروح المسؤولية الوطنية، ندعو القطاع الخاص، إلى مواصلة النهوض بالاستثمار المنتج بهذه الأقاليم، لاسيما في المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

كما ندعو لفتح آفاق جديدة، أمام الدينامية التنموية، التي تعرفها أقاليمنا الجنوبية، لاسيما في القطاعات الواعدة، والاقتصاد الأزرق، والطاقات المتجددة. شعبي العزيز،

لقد شكلت الصحراء المغربية، عبر التاريخ، صلة وصل إنسانية وروحية وحضارية واقتصادية، بين المغرب وعمقه الإفريقي.

وإننا نسعى، من خلال العمل التنموي الذي نقوم به، إلى ترسيخ هذا الدور التاريخي، وجعله أكثر انفتاحا على المستقبل.

وهو توجه ينسجم مع طبيعة العلاقات المتميزة، التي تجمع المغرب، بدول قارتنا الإفريقية، والتي نحرض على تعزيزها، بما يخدم المصالح المشتركة لشعبونا الشقيقة.

وفي هذا الإطار، بادرننا مع أخينا فخامة السيد محمدو بوخاري رئيس جمهورية نيجيريا الفيدرالية بإطلاق مشروع أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب. ويسعدنا اليوم، أن نسجل التقدم الذي يعرفه هذا المشروع الكبير، طبقا للإطار التعاقدى، الذي تم توقيعه في دجنبر 2016.

وتشكل مذكرة التفاهم الموقعة مؤخرا، بالرباط، مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وفي نواكشوط مع موريتانيا والسنغال، لبنة أساسية في مسار إنجاز المشروع.

ويعكس هذا التوقيع التزام البلدان المعنية، بالمساهمة في إنجاز هذا المشروع الاستراتيجي، وإرادتها السياسية لإنجاحه.

واعتبارا لما نوليه من أهمية خاصة، للشراكة مع دول غرب القارة، فإننا نعتبر أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب، أكثر من مشروع ثنائي، بين بلدين شقيقين.

وإنما نريده مشروعا استراتيجيا، لفائدة منطقة غرب إفريقيا كلها، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 440 مليون نسمة.

وذلك لما يوفره من فرص و ضمانات، في مجال الأمن الطاقوي، والتنمية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية، بالنسبة للدول الخمسة عشر، للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، إضافة إلى موريتانيا والمغرب.

إنه مشروع من أجل السلام، والاندماج الاقتصادي الإفريقي، والتنمية المشتركة : مشروع من أجل الحاضر، والأجيال القادمة.
وبالنظر للبعد القاري لأنبوب الغاز نيجيريا - المغرب، فإننا نعتبره أيضا مشروعا مهيكلًا، يربط بين إفريقيا وأوروبا.
كما نشيد بدعم المؤسسات المالية، الإقليمية والدولية، التي عبرت عن رغبتها في المساهمة الفعلية، في إنجازه.
ونود أن نؤكد هنا، حرص المغرب على مواصلة العمل، بشكل وثيق مع أشقائنا في نيجيريا، ومع جميع الشركاء، بكل شفافية ومسؤولية، من أجل تنزيله، في أقرب الآجال.
كما نجدد انفتاحنا على جميع أشكال الشراكة المفيدة، من أجل إنجاز هذا المشروع الإفريقي الكبير.
شعبي العزيز،

إن الوفاء لروح المسيرة الخضراء، ولقسمها الخالد، يتطلب مواصلة التعبئة واليقظة، من أجل الدفاع عن وحدة الوطن، وتعزيز تقدمه وارتباطه بعمقه الإفريقي.
وهي مناسبة للترحم على روح مبدعها، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وعلى أرواح كل شهداء الوطن الأبرار.

كما نوجه تحية إشادة وتقدير، للقوات المسلحة الملكية، والأمن الوطني، والدرك الملكي، والإدارة الترابية، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، على تفانيهم، تحت قيادتنا، في الدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .













أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس يترأس حفلا دينيا إحياء للذكرى الرابعة والعشرين لوفاة جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني

عبدالحق خرباش، 04.11.2022.



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز . نت
أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس يترأس حفلا دينيا
إحياء للذكرى الرابعة والعشرين لوفاة جلالته المغفور له الملك
الحسن الثاني
الرباط - ترأس أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس،
نصره الله، مرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وصاحب
السمو الأمير مولاي أحمد وصاحب السمو الأمير مولاي اسماعيل، مساء
اليوم الجمعة بضريح محمد الخامس بالرباط، حفلا دينيا إحياء للذكرى
الرابعة والعشرين لوفاة فقيه المغرب العظيم جلالته المغفور له
الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه.

وتميز هذا الحفل الديني بتلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم
وبإنشاد أمداح نبوية.

وبهذه المناسبة، قام جلالته الملك، حفظه الله، مرفوقا بصاحب السمو
الملكوي الأمير مولاي رشيد، وصاحب السمو الأمير مولاي أحمد وصاحب
السمو الأمير مولاي اسماعيل بزيارة قبر جلالته المغفور له الملك
الحسن الثاني، حيث ترحم جلالته على روحه الطاهرة.

واختتم هذا الحفل برفع أكف الضراعة إلى العلي القدير بأن يتغمد
جلالته المغفور له الملك الحسن الثاني بوسع رحمته ويسكنه فسيح
جنانه، وبأن يمطر شآبيب رحمته وغفرانه على جلالته المغفور له الملك
محمد الخامس وينور ضريحه.

كما ابتهل الحضور إلى الله سبحانه وتعالى بأن يحفظ أمير المؤمنين
صاحب الجلالة الملك محمد السادس بما حفظ به الذكر الحكيم، ويسد
خطاه ويكمل أعماله ومبادراته بالتوفيق والسداد، ويجعل النصر
والتمكين حليفا له في ما يباشره ويطلقه من مبادرات وأوراش كبرى،
لما فيه خير ورفاهية لشعبه الوفي.

وتضرع الحضور، أيضا، إلى العلي القدير بأن يقر عين جلالته الملك
بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، ويشد أزر جلالته
بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وبكافة أفراد الأسرة
الملكية الشريفة.

حضر هذا الحفل الديني رئيس الحكومة، ورئيسا غرفتي البرلمان،
ومستشارو صاحب الجلالة، وأعضاء الحكومة، ورؤساء الهيئات

الدستورية، وممثلو البعثات الدبلوماسية الإسلامية المعتمدة
بالرباط، وشخصيات أخرى مدنية وعسكرية.



**عملية أمنية مشتركة بين الفرقة
الوطنية للشرطة القضائية
والمديرية العامة لمراقبة
التراب الوطني بتازة**

عبدالحق خرباش، 04.11.2022.



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز . نت
تازة . .

الولوج الشامل للعدالة عبر التحول الرقمي لمنظومة العدالة

تمكنت عناصر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية على ضوء معلومات دقيقة وفرتها مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، صباح اليوم الجمعة، من توقيف عشرة أشخاص، ثلاثة منهم من ذوي السوابق القضائية، وذلك للاشتباه في ارتباطهم بشبكة إجرامية متخصصة في إعداد وصناعة أسلحة نارية .

وأوضح بلاغ للمديرية العامة للأمن الوطني أن مصالح الأمن جندت لتنفيذ هذه العملية الأمنية المنجزة بعدة مناطق جبلية بضواحي مدينة تازة، 153 موظفا للشرطة، من بينهم عمداء وضباط للشرطة القضائية وعناصر للتدخل ومشرفون على الكلاب المدربة للشرطة، كما تم تسخير 34 مركبة للشرطة للقيام بعمليات التدخل

وأضاف البلاغ أن عمليات التفتيش المنجزة بمنازل المشتبه فيهم أسفرت عن حجز عشر بندقيات نارية، وثلاث ماسورات، و137 خرطوشة من الذخيرة الحية، وعشر خرطوشات فارغة، علاوة على مجموعة من المعدات والمواد التي تدخل في تركيب وصناعة البنادق.

وأشار المصدر نفسه إلى أنه، وحسب المعلومات الأولية للبحث، فإن أعضاء هذه الشبكة الإجرامية يشتبه في إعدادهم وتركيبهم لبنادق نارية بطرق غير مشروعة، وترويجها لأشخاص من بينهم مروجون للمخدرات والمؤثرات العقلية.

وقد تم الاحتفاظ بالمشتبه فيهم تحت تدبير الحراسة النظرية رهن إشارة البحث القضائي الذي تشرف عليه النيابة العامة المختصة، وذلك للكشف عن جميع الامتدادات والارتباطات المحتملة للأشخاص الموقوفين بالشبكات الإجرامية، وكذا توقيف جميع المتورطين في هذه القضية.



في المجلس الحكومي المنعقد 03 نوفمبر 2022

عبدالحق خرباش، 03.11.2022.



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز . نت

في المجلس الحكومي المنعقد 03 نوفمبر 2022

عقدت الحكومة، يومه الخميس 8 ربيع الآخر 1444، مؤتمراً افتراضياً يوم 03 نوفمبر 2022، مجلساً للحكومة، خصص لتقديم العديد من العروض القطاعية، ومن ضمنها قطاع العدل.

في هذا السياق تتبع مجلس الحكومة العرض الذي تقدم به السيد وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، حول أهم مستجدات مشروع قانون المسطرة المدنية.

وأبرز السيد الوزير أن مشروع قانون المسطرة المدنية يأتي في إطار استكمال النصوص الهيكلية لإصلاح منظومة العدالة، باعتباره الشريعة العامة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم. ويتضمن مستجدات كثيرة منها على سبيل الخصوص تعزيز دور القضاء في ضمان حسن سير العدالة والارتقاء بمستوى أدائها، وتبسيط المساطر والإجراءات وتيسير سبل الولوج إلى العدالة وتقليص الآجال وتقنين الطعون، وإدماج التقاضي الإلكتروني ورقمنة الإجراءات القضائية المدنية من خلال إحداث مجموعة من المنصات الإلكترونية تهتم المحامين والمفوضين القضائيين والخبراء والعدول والموثقين والتراجمة المحلفين المقبولين أمام المحاكم. كما تشمل المستجدات أيضاً تعزيز فعالية ونجاعة القضاء، من خلال تنظيم وضبط آلية التصدي أمام محكمة الدرجة الثانية ومحكمة النقض، وإحداث مؤسسة جديدة لقاضي التنفيذ وتيسير مساطر وآجال التنفيذ.



وكالات اتفافية إطار لاستخدام القطاع البنكي لمنصة الطرف الثالث الوطني الموثوق به لإثبات الهوية

عبدالحق خرباش، 03.11.2022.



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز، نت
وكالات

اتفافية إطار لاستخدام القطاع البنكي لمنصة الطرف الثالث الوطني
الموثوق به لإثبات الهوية
وقعت المديرية العامة للأمن الوطني وبنك المغرب واللجنة الوطنية
لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والمجموعة المهنية
لبنوك المغرب، اليوم الأربعاء بإدارة المركزية لبنك المغرب

بالرباط، اتفاقية توطر التعاون بين الأطراف بشأن عرض واستخدام منصة الطرف الثالث الوطني الموثوق به لإثبات الهوية التي طورتها المديرية العامة للأمن الوطني.

وأوضح بلاغ مشترك أن هذه المنصة تتيح للقطاع البنكي التحقق من هوية الأشخاص الطبيعيين الراغبين في ولوج خدمات بنكية عن بعد أو بالفروع وجعل معطياتهم أكثر موثوقية، مضيفا أن المنصة تعزز بطبيعتها رقمنة الخدمات البنكية وتطوير الابتكارات التكنولوجية في القطاع البنكي لصالح المواطن.

وبالموازاة مع ذلك، يضيف المصدر ذاته، تمكن منصة الطرف الثالث الوطني الموثوق به الفاعلين في القطاع البنكي من تأمين عملياتهم ضد مخاطر الاحتيال عن طريق سرقة الهوية وغسل الأموال مع احترام معايير حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وأشار البلاغ إلى أن الاتفاقية تنص على إحداث لجنة تتبع، مكونة من ممثلي الأطراف الموقعة، مكلفة بالسهر على تنفيذها.

